الفلسطينية ، قبول هذه الفكرة ، لانها تعني قبل كل شيء تصفية الثورة ذاتها .

حول الانتخابات البلدية في الضفة الغربية : اشتدت في الآونة الاخيرة الدعوة لاجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية ، وكان على رأس الداعين لهـا رئيس بلدية نابلس السابق حمدي كنعان . وقبل التطرق الى خطورة هذه الدعوة ، تجدر الاشارة الى قانون الانتخابات الاردني القائم في الضفة الغربية . ان هذا القانون بعيد في نصه وروحه كل البعد عن القوانين المعمول بها فـي الدول الديمقراطية . فحسب هذا القانون يسمح للرجال فقط الذين هم فوق سن الواحد والعشرين عاما بالانتخاب . ولا يكتفي القانون باستثناء النساء فقط من فئة المنتخبين بل يستثني ايضا اولئك الذين لا يدفعون ضرائب للبلدية ، وبذلك يقلص عـدد المنتخبين ويحصرهم في طبقة معينة . وفوق ذلك كله فان مجلس الوزراء الاردني هو الذي يعين — بمقتضى القانون — رئيس البلدية مـن بين المرشحين الفائزين في الانتخابات بناء على توصية وزير الداخلية . والانكى من ذلك ان القانون يخول مجلس الوزراء تنحية رئيس البلدية والغاء المجلس البلدي ، واتخاذ قـرار بشأن امواله وممتلكاته اذا ما ارتأى وزير الداخلية « ان مصلحة الدولة تتطلب ذلك » . وفي ظل هذا القانون نمت في الضفة الغربية زعامة تقليدية خرجت من وسط فئة الوجهاء . وكانت هذه الزعامة تحتل المرتبة الثالثة في بنية النظام الاردني تلي مرتبة مجلس الوزراء ومجلسي النواب والاعيان . امـا بعد الاحتلال فقد أصبح رؤساء البلديات والمجالس المحلية يحتلون المرتبة الاولى من حيث الاهميـة السياسية . فقد تسلم جهاز الحكم العسكري الاسرائيلي مهام الحكومة المركزية وغدا هـؤلاء ممثلين للسكان تجاه سلطات الاحتلال ، واصبحوا يمتلكون يدا طولى في مجال الوساطات والتوصيات. وازاء هذا الوضع اخذ البعض من وجهاء الضفة الغربية يطالب باجراء انتخابات جديدة ، الا ان دعوتهم تصطدم بطرفين من ذوي النفوذ في الضفة الغربية :

١ — النظام الاردني : يعارض النظام الاردني الدعوة لاجراء انتخابات بلدية خوفا من بروز زعامة بلدية جديدة غير موالية له تعمل من اجل الكيان الفلسطيني . وقد هاجمت وسائل الاعلام الاردنية في الآونة الاخيرة فكرة الدعوة لاجراء الانتخابات ، كما وقامت السلطات الاردنية من جانبها باستئناف تقديم المعونات المالية للسلطات المحلية ولموظفي الحكومة والوجهاء وبعض الصحفيين في الضفة .

٢ — رؤساء البلديات : يجمـع معظم رؤسـاء البلديات على معارضة الدعوة لاجراء الانتخابات بذرائع شتى ، خوفا من دخول منافسة مع زعامة تقليدية اخرى ، هم في غنى عنها .

اما الطرف الاسرائيلي ، وهو الطرف الاقوى ، فقد ارتأى بعد دراسة الموضوع انه من الافضل الموافقة على اجراء انتخابات بلدية في عدد من المدن الصغيرة في الضفة الغربية اريحا وطولكرم وجنين وطوباس وقلقيليه ، في شهر نيسان (ابريل) المقبل ، دون الموافقة على اجرائها في المدن الكبيرة مثل الخليل ونابلس ورام الله وغيرها ، على امل خلق زعامة تقليدية من فئة الوجهاء تكون مرتبطة معه وموالية له . فالسلطات الاسرائيلية تدرك جيدا ان وجهاء المدن الصغـيرة هم اقرب الى التطويع والتوجيه والتسيير في خط يخدم المخطط الاسرائيلي الرامي الى تكريس الاحتلال ، ومن ثم يكون بامكانها على ضوء تجربتها الانتخابية في المدن الصغيرة ، الموافقة على اجراء انتخابات في المدن الكبيرة بعد ان تضمن سلفا ان النتائج ستكون في مصلحتها . ومن هنا يمكن القول ان اي انتخابات في الضفة الغربية في ظل الاحتلال ، سواء في المدن الصغيرة او الكبيرة تعتبر جزءا من مخطط اسرائيلي لاقامة حكم ذاتي او كيان فلسطيني مرتبط باسرائيل، ترفضها كافة العناصر الوطنية المؤمنة بتحرير كامل التراب الفلسطيني .

مؤتمر بلاطة : عقد في الآونة الاخيرة مؤتمر في مخيم بلاطة ضم حوالي ٣٠ مختارا ، يمثلون حوالى ٣٥ الف لاجيء يقطنون في خمسة مخيمات تقع في منطقة نابلس . وقد عقد المؤتمر بمبادرة علي بركات احد مخاتير بلاطة بعد موافقة سلطـات الاحتـلال الاسرائيلية . ومن بين الموضوعات التي طرحت فيه مشاكل المياه والمواصلات والعمل التي تواجه سكان المخيمات ، واتخـذ المؤتمـرون قرارات بالاجماع طالبوا فيها سلطات الحكم العسكـري بالعمل على تنظيم عملية تزويد المخيمات بالمياه ، وتوسيع الطرق المؤدية اليها وايجاد عمل للمثقفين من صفوف ابنائها . والسبب الرئيسي لعقد هذا المؤتمر يكمـن في الصراع المستتر بين الزعامـة